" دور الرقابة القانونية في الحد من الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية الحكومية في ضوء التشريعات العراقية "

م. م. وسن محمد نعيم

جامعة كربلاء / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

مستخلص البحث باللغة العربية

تتناول الدراسة معرفة دور الرقابة القانونية في الحد من الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية الحكومية في العراق كما يحلّل البحث الإطار القانوني والمؤسسي للرقابة الإدارية والمالية على المؤسسات الرياضية الحكومية في العراق ودورها في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري والذي يستند إلى تحليل نصوص القوانين النافذة وأدوار الأجهزة الرقابية (ديوان الرقابة و المالية الاتحادي وهيئة النزاهة ووزارة الشباب والرياضة) مع إبراز تحديات التطبيق والسيطرة على مكافحة تلك الخروقات المالية والإدارية وحدود التدخل الحكومي على ضوء التزامات العراق الرياضية الدولية حيث اسفر البحث إلى نموذج يوازن بين الاستقلال الإداري الرياضي وحماية المال العام مع حزمة توصيات تشريعية ومؤسسية قابلة للتنفيذ .

نلاحظ ان التنظيم او الدور الرقابي قد دخل مرحلة جديدة من عالم الرياضة وخصوصا بعد دخول الاحتراف العالمي للرياضة العراقية مما يعني صرف الكثير من الأموال.

هدفنا هو تعزيز الوعي بأهمية دور الرقابة القانونية في مكافحة الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية في العراق، هو ليس ظاهرة ثقافية بل هو السيطرة الحقيقة على عدم السماح لتلك المؤسسات بالتلاعب المالي او الإداري وان لا يحصل ذلك الفساد .

ان الرقابة القانونية ودورها في متابعة المؤسسات الرياضة من الناحية المالية والإدارية تقلل بشكل كبير من حجم الفساد وتقوم بتطوير تلك المؤسسات والعمل بالشكل القانوني و الصحيح .

ان الهدف الرئيسي من هذا البحث هو معرفة ما تقوم به الرقابة القانونية على السيطرة على الفساد المالي والإداري في تلك المؤسسات الرياضية ، ان الخوض في هذا البحث من قبل الباحثة دليل على معرفة الدور الرئيسي والمهم للرقابة القانونية على تلك المؤسسات والغرض منها جعل العمل في تلك المؤسسات نضيف وخالي من التلاعب المالي والإداري .

ان تطور الرياضة و وصولها للاحترافية والعالمية جعل الرقابة المالية تنظر بحذر الى صرف تلك الأموال الكبيرة والتي تحتاج الى إدارة عاملة بشكل صحيح وقانوني وحسب الضوابط .

Abstract

The role of legal oversight in reducing financial and administrative corruption within governmental sports institutions in light of Iraqi legislation

By

Assist. Lect. Wasan Mohammed Naeem

University of Karbala / College of Physical Education and Sports Sciences

The study examines the role of legal oversight in combating financial and administrative corruption within government sports institutions in Iraq. It also analyzes the legal and institutional framework for administrative and financial oversight of government sports institutions in Iraq and its role in reducing the spread of financial and administrative corruption. This research is based on an analysis of applicable legal texts and the roles of oversight bodies (the Federal Board of Audit and Financial Control, the Commission of Integrity, and the Ministry of Youth and Sports), highlighting the challenges of implementation and control in combating these financial and administrative violations and the limits of government intervention in light of Iraq's international sports commitments. The research resulted in a model that balances sports administrative independence with the protection of public funds, along with a package of implementable legislative and institutional recommendations.

We note that regulation or the oversight role has entered a new phase in the world of sports, especially after the global professionalization of Iraqi sports, which means the expenditure of significant amounts of money.

Our goal is to raise awareness of the importance of the role of legal oversight in combating financial and administrative corruption within sports institutions in Iraq. This is not a cultural phenomenon, but rather the real control that prevents these institutions from engaging in financial or administrative manipulation and preventing such corruption from occurring. Legal oversight and its role in monitoring sports institutions financially and administratively significantly reduces the level of corruption and develops these institutions and enables them to operate legally and properly.

The primary objective of this research is to understand the role of legal oversight in controlling financial and administrative corruption in these sports institutions. The researcher's delving into this research demonstrates her understanding of the primary and important role of legal oversight over these institutions, the purpose of which is to ensure that work within these institutions is clean and free of financial and administrative manipulation.

The development of sports and its rise to professionalism and globalization has led financial oversight to take a cautious approach to the disbursement of these large sums of money, which require management operating properly, legally, and in accordance with established regulations.

١ – التعريف بالبحث

١ – ١ المقدمة البحث واهميته:

هذا البحث موجه بالمقام الأول الى جميع العاملين في المؤسسات الرياضة في العراق، حيث تشهد المؤسسات الرياضية الحكومية في العراق تزايدا في الملاحظات المالية والإدارية الواردة من الأجهزة الرقابية مما يثير التساؤل حول فاعلية الاطار القانوني في الحد من الفساد وهدفنا تشجيع العاملين في تلك المؤسسات الى عدم التلاعب المالي والإداري في العمل الرياضي ، اصبح الدور الرقابي القانوني فعال جدا بسبب زيادة عدد المؤسسات الرياضة في العراق مما ادى الى المزيد من الخروقات المالية والإدارية ومن الصعوبات السيطرة على كل تلك المؤسسات ، لكن في هذا البحث هو توجيه وتعليم العاملين في هذا القطاع الرياضي الى معرفة ان هناك رقابة قانونية متابعة لجميع اعمال تلك المؤسسات الرياضية .

ان المؤسسات الرياضية الحكومية في العراق تدار بموارد عامة وتؤدي خدمات للمؤسسات الرياضية والشبابية وهناك أموال تصرف على تلك المؤسسات الشبابية سواء من الدولة او مالكي الأندية مما يجعلها خاضعة للرقابة القانونية ودور تلك الرقابة في مكافحة الفساد المالي و الإداري، ان علمنا بخصوصية النشاطات الرياضي والتي تحتاج الى قدراً من الاستقلال التنظيمي المالي والإداري وهنا سؤال مهم :

كيف يتم تُفعَّل دور الرقابة القانونية لردع الفساد دون تعطيل عمل المؤسسات الرياضية وخصوصيتها؟

مشكلة البحث

١ – فعالية والية عمل ودور الرقابة القانونية في مكافحة الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية وما تلك المنظومة الرقابية القانونية في مكافحة الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية الحكومية في العراق؟

٢ – وما أوجه القصور التشريعي والمؤسسي وآليات معالجتها؟

فرضيات البحث

يعد دور الرقابة القانونية من الأدوار المهمة للسيطرة على منع الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية وان تطبيق ومتابعة الرقابة القانونية ساهم في الحد من الفساد المالي والإداري داخل تلك المؤسسات كما ساهم في تطوير الأمور المالية والإدارية داخل تلك المؤسسات ، حيث يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق ومتابعة الرقابة القانونية في الحد من الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية أي كلما زادت استقلالية الأجهزة الرقابية ووضوح اليات عملها انخفضت معدلات الهدر والفساد المالي والإداري في تلك المؤسسات الرياضية ان غياب قواعد الشفافية (وصول للمعلومات، حماية المبلّغين ، إفصاح الذمة) يضعف أثر الرقابة القانونية حتى مع تعدد جهاتها. ان الفصل المؤسسي بين "القرار الرياضي الفني" و"القرار المالي والإداري" يقلّل تعارض الرقابة مع استقلالية الهيئات الرياضية.

لذلك يهدف هذا البحث الى اظهار الدور المهم للرقابة القانونية ودورها في الحد والسيطرة على الفساد المالي والإداري في المؤسسات الرياضية .

اهداف البحث :

١ – تحليل الاطار القانوني للرقابة على المؤسسات الرياضية .

٢- تحديد مظاهر الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية .

٣- تقديم مقترحات لتفعيل الرقابة القانونية بما يضمن الشفافية والاستقلال .

منهجية البحث

يتميز هذا البحث بانه يعتمد بشكل كبير على دور الرقابة القانونية في مكافحة الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية الحكومية في العراق وحسب فقرات القانون الخاصة بكل عمل مالي واداري .

يعتمد على المنهج الوصفي- تحليلي للنصوص القانونية العراقية ذات الصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية الحكومية العراقية ، في إطار قانوني رقابي .

المطلب الأول

الفرع الاول: دور الرقابة القانونية في مكافحة الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية الحكومية في العراق .

ان الإطار القانوني والمؤسسي للرقابة القانونية في العراق على الرياضة الحكومية هو متابعة ومنع أي تلاعب مالي او اداري داخل تلك المؤسسات .

ماذا يقصد بالرقابة القانونية

تشير الرقابة القانونية الى فحص ومراجعة اعمال السلطات المختلفة (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) للتأكد من مدى التزامها بالنصوص الدستورية والقوانين النافذة ، بغرض حماية مبدأ المشروعية وضمان عدم انحراف أي جهة عن حدود اختصاصها او تجاوز صلاحياتها القانونية ، مما يضمن احترام حقوق وحريات الافراد .

ويندرج تحت هذا النوع من الرقابة صلاحيات الديوان في توجيه النظر في أي نقص يجده في التشريع المالي والإداري وله تعلق بالأمور المالية والتثبت من ان القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالأمور المالية والحسابات معمول بها بدقة دون وجود أي تلاعب او خروقات في القانون العراقي تشير " الرقابة القانونية " الى التحقق من ان القوانين والأنظمة والإجراءات والقرارات تتوافق مع احكام الدستور والقوانين النافذة ، وهي تهدف الى اكتشاف وتصحيح المخالفات وتفادي تكرارها لضمان سيادة القانون وحماية حقوق الافراد .

تنقسم الرقابة القانونية في العراق :

١- الرقابة الدستورية : هي عملية فحص للتشريعات للتأكد من مطابقتها للدستور وتنقسم الى :

أ- رقابة سياسية : تقوم بها هيئة ذات طبيعة سياسية وهي رقابة وقائية تسبق اصدار القانون .

ب- رقابة قضائية : رقابة قضائية تتولاها هيئة قضائية (المحاكم) وهي رقابة تشمل القوانين التي صدرت بالفعل او القوانين التي لا تزال في طور الإصدار .

٢- الرقابة الإدارية :

تهتم بالتحقق من ان الإدارة تتصرف ضمن حدود القانون والسلطات الممنوحة لها وتشمل :

أ- الرقابة القضائية على اعمال الإدارة : هي السلطات الممنوحة للمحاكم (العادية او الإدارية) لفحص ما اذا كانت قرارات الإدارة تتفق مع مبدأ المشروعية .

ب- الرقابة المالية : تشمل فحص ومراجعة المصروفات العامة لضمان التزامها بالقوانين والأنظمة المالية ، ويمارسها ديوان الرقابة المالية الاتحادي (FBSA): الإطار الناظم له قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته، الذي يرسّخ استقلاليته ويمنحه ولاية رقابية على المال العام أينما وجد، بما يشمل الجهات الممولة من الدولة، مع تقييم الأداء وكشف صور الهدر والفساد.

٣- رقابة هيئة النزاهة : تركز على اكتشاف المخالفات والاخطاء في العمل المؤسسي والإداري ، بما قس ذلك الجرائم التي تشكل اختراقا للقانون تنظيمها بموجب قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته (٢٠١٩)، وتختص بمنظومة منع الفساد والتحقيق فيه، وإقرارات الذمة المالية وتجريم الإثراء غير المشروع... إلخ.

اهداف الرقابة المالية

١- ضمان احترام سيادة الدستور والقانون على جميع القواعد القانونية الأخرى .

٢- حماية حقوق وحريات الافراد من التعسف او المخالفات القانونية

٣- الكشف عن نقاط الضعف والاخطاء في العمل الإداري والمالي ومعالجتها .

٤- تحقيق مبدأ المشروعية في عمل السلطات العامة المختلفة .

وهناك أيضا الرقابة القانونية لوزارة الشباب والرياضة: جهة الإشراف القطاعي وتخصيص الموارد ووضع السياسات الرياضية.

ان الإطار القطاعي الرياضي: من القواعد المرجعية قانون الأندية الرياضية (ورد الاستشهاد به في الأدبيات كـ قانون الأندية الرياضية رقم (١٨) لسنة ١٩٨٦)، إضافةً إلى أنظمة الاتحادات الوطنية.

ملاحظة شفافية مهمة:

تُظهر خرائط النزاهة الإقليمية عدم وجود قانون نافذ للوصول إلى المعلومات حتى وقتٍ قريب، ما يحدّ من فاعلية الرقابة المجتمعية والإعلامية.

المطلب الأول

الفرع الثاني : الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية الحكومية

صور وآليات الفساد المالي والإداري في المؤسسات الرياضية

تعتبر ظاهرة الفساد المالي والإداري افة مجتمعية فتاكة وهي قديمة ومخضرمة وجدت في كل العصور ، كما تعتبر ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع الى احر ومن مؤسسة الى أخرى وفي كل المجتمعات "الغنية والفقيرة ، المتعلمة والامية

، القوية والضعيفة وحتى يومنا هذا فضهورها واستمرارها مرتبط برغبة الانسان في الحصول على مكاسب مادية او معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات العالم الثالث وخاصة في مؤسساتها الحكومية حيث انه سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها عن مسيرة التقدم .

وقد جاهدت الكثيرة من المجتمعات الحديثة للتخلص من هذه الافة المجتمعية ، لأنها تقف عقبة في بيل التطور السليم والصحيح لتلك المجتمعات وان تفشيها في مؤسسات الدولة تعتبر من اشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي حيث انه يظهر في استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفية او الابتزاز او المحاباة او هدار المال العام او التلاعب فيه وسواء اكان ذلك مباشرا ام غير مباشرا ، وتنتج عنه اثار سيئة وهي تحويل الموارد والإمكانات الحقيقية من مصلحة الجميع الى مصلحة اشخاص حيث يتم تركيز المصلحة والثروة في يد فئة قليلة من المجتمع ، وهذا ليس في صالح الدولة على المدى البعيد مما يولد مستقبلا ذو اثار سيئة وضارة .

تعريف الفساد الإداري والمالي :

يعرف الفساد الإداري والمالي بانه : هو انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية في القطاع العام لتحقيق مكسب مالي شخصي ،ويعرف من خلال المفهوم الواسع بانه الاخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص ،وكذلك هو اخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية ، وغالبا ما يكون عن طريق وسطاء ولا يكوم مباشر ، وهو لا يمكن ان يحويه تعريف واحد . ان ظاهرة الفساد تعرقل عملية البناء والتقدم في كافة المؤسسات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية .

الآليات الأساسية للفساد الإداري والمالي :

الفساد ظاهرة تتداخل في كل قطاعات المجتمع وعلاقاته ، ابتداء من الدولة بمؤسساتها الرسمية التشريعية والتنفيذية والقضائية ومؤسسات الثقافية والاعلام ، وانتهاء بالأفراد في تعاملاتهم اليومية ، ان الفساد له آلياته التي تؤثر في نسيج المجتمعات وسلوكيات الافراد مما يكون له اثار معاكسة واضحة ومباشرة على التنمية الاقتصادية وتخلفها ،

ونذكر من اهم آليات الفساد ما يلي :

١ – الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه وإساءة استغلال الوظيفة والثراء في المشروع وعدم التقيد بالقوانين والأنظمة ، وعدم تقديم الخدمة بعدالة ومساواة .

٢ – الاستغلال غير المشروع من قبل الموظف للصلاحيات الإدارية او المنصب الحكومي المخول له وفق القانون ،وقد يكون هذا الاستغلال لأغراض شخصية او نفعية او لميول او قبلية وكل ما يدخل تحت نمط المحسوبية ومما يخل بعدالة العمل الحكومي الإداري ، وكذلك استخدام مال التعجيل ويسمى بالعمولات وهو المال الذي يدفع لموظفي الحكومة لتعجيل النظر في امر خاص للغير

٣ – استغلال الفساد الحكومي او الإداري من قبل القطاع الخاص ومن امثلة هذا الفساد تسليم مشاريع اقتصادية لجهة معينة خارج اطار المناقصات ، مقابل مادي او نفعي مما يؤثر على نزاهة العملية ويضر بالصالح العام .

أنواع الفساد :

١- الفساد السياسي : ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والاحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة ، وهناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية ، وبين الدول التي يكون فيها الحكم دكتاتوريا وتتمثل في فقدان الديمقراطية .

٢- الفساد المالي : ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والأموال ، ويمكن ملاحظة مظاهرة في الرشوة ، والاختلاس ،والتهرب الضريبي ، وتخصيص الأراضي والمحاباة وتفشي المحسوبية .

٣- الفساد الإداري : ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية او التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام اثناء تأدية لمهام وضيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية ، وهنا كظاهرة هي الامتناع عن أداء العمل او التراخي وعدم تحمل المسؤولية وافشاء الاسرار الوظيفية .

نشوء ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية وتحليلها :

ان ظاهرة الفساد مستشرع في البنية المجتمعية وفي كمؤسسات الدولة منذ نظم الحكم المتتابعة على العراق وتفاقمت هذه الظاهرة بشكل نوعي ابان النظام السابق حيث فتحت منافذ متعددة من الفساد وبصورة واسعة ، وبعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ وقبل تشكيل اول حكومة عراقية انتقلت مظاهر الفساد الإداري والمالي المختلفة الى كل مفاصل الدولة الجديدة ، ومنها مؤسساتها الحكومية حيث اتسمت هذه المرحلة التي شهدها العراق باوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية غير مستقرة وبتزايد حالات الفساد .

التحديات التي تواجه محاربة الفساد :

تم اتخاذ تدابير عديدة في العراق لمواجهة الفساد على صعيد إقرار بعض التشريعات والقوانين ودعم الهيات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة ، الا انه هناك تحديات ومخاطر تواجه عملية محاربة ظاهره الفساد في المؤسسات العراقية لذا لابد من المواجهة والتصدي لها و لا يمكن الاستهانة بها لأنها تهدد البلد وتغذي الإرهاب ويتغذى عليها وتعرقل التنمية بكل جوانبها .

مفاهيم الفساد وآلياته الأساسية وأسبابه :

• صور شائعة: تضارب المصالح، التعاقدات غير التنافسية ، المشتريات دون شفافية ، التلاعب بالمنح والدعم ، ضعف التحصيلات والإيرادات ، تعيينات ومحسوبيات.

• نقاط هشاشة: ضعف نظم الضبط الداخلي، محدودية الإفصاح، تراكب الصلاحيات بين وزارة/ اتحادات/ لجان ، وقصور في تتبّع الأداء والنتائج.

خلاصة:

ضعف الحوكمة الداخلية والشفافية يجعل الإجراءات الرقابية اللاحقة (ما بعد الصرف) أقل كفاءة ، ويؤخر ردع المخالفات.

المطلب الثاني

المؤسسات الرياضية الحكومية في العراق

المؤسسات الرياضية :

هي هياكل ينشئها المجتمع لخدمة القطاع الرياضي ، وتشمل جماعات عمل لها مديرون يوجهون أنشطة الافراد نحو اهدف مشتركة ، مع التركيز على تنمية مهارات التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة في الرياضة والأنشطة البدنية، لها هيكل تنظيمي وهدف يتماشى مع اهداف الدولة والمجتمع ، وتعمل على اعداد الشباب ورعايته في اطار السياسة العامة للدولة .

مفهوم المؤسسة الرياضية :

١- هي أي منشاة تضم مجموعة من الافراد الذين يعملون تحت إدارة موجهة نحو هدف رياضي مشترك .

٢- يمكن ان تكون مؤسسات اجتماعية تقوم بإعداد الشباب وتوجيه الأنشطة الرياضية .

٣- تتضمن إدارة متكاملة تشمل التخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة لتحقيق الأهداف المحددة في مجال الرياضة .

الأهداف الأساسية للمؤسسات الرياضية :

١- تنمية مهارات التخطيط والتنظيم في الأنشطة الرياضية .

٢- تربية الشباب وتوجيههم في مجال الأنشطة البدنية .

٣- تحقيق اهداف رياضية مشتركة وتنمية مهارات الافراد الرياضية .

الأنواع والاهمية :

١- تعد التربية الرياضية جزء من التربية العامة ، والمؤسسات الرياضية هي أدوات لتنفيذها وتطويرها .

٢- المؤسسات الرياضية تساهم في استغلال الموارد البشرية والمادية بشكل امثل مما يؤدي الى تحقيق الإنجازات الرياضية والنجاح المحتدم .

٣- تعمل وفق منهج اداري سليم ومبادئ الإدارة العلمية لتحقيق النجاح في المجال الرياضي .

ان لمفهوم المؤسسات الرياضية ثلاثة ابعاد مرتبطة بمفهوم المؤسسات الرياضية :

أولا – التكوين الاجتماعي .

ثانيا– نشاط الممارسة والاهداف .

ثالثا– النظام البنائي للمؤسسة الرياضية .

أنواع المؤسسات الرياضية :

أولا– المؤسسات الرياضية الحكومية .

ثانيا– المؤسسات الاهلية ومستويات المؤسسات الرياضية .

وتظهر ايضا أحكام وهيئات التحكيم الرياضي الدولية (CAS) حساسية مبدأ الاستقلال من التدخلات غير الفنية، ما يستلزم فصلًا واضحًا بين الرقابة المالية/الإدارية والقرار الرياضي الفني لذلك كان الدور الكبير للرقابة القانونية على تلك المؤسسات ومنع الفساد المالي والإداري .

وقد كان هناك عدة مؤشرات رقابية مقترح من قبل الرقابة القانونية على المؤسسات :

- ان تكون الموازنات الرياضية الخاضعة لتدقيق سنوي كامل من الديوان والرقابة القانونية .
- على القيادات الرياضية الحكومية الملتزمة بإفصاح الذمة المالية سنويًا.
- تحديد نسبة التعاقدات الرياضية التي خضعت لمنافسة حقيقية ونُشرت وثائقها بشكل رسمي وعلني .

الخاتمة

بناء على ما تم دراسته في هذا البحث يمكن القول ان الرقابة القانونية كان لها الدور الكبير والفعال والمؤثر على مكافحة و تقليل حجم الفساد المالي والإداري في المؤسسات الرياضية الحكومية .

كما يجب على جميع تلك المؤسسات الرياضية ان تعمل بشكل قانوني دون التحايل على القانون ويجب ان تكون الممارسات المالية والإدارية بشكل صحيح ، كما يتطلب هذا العمل التعاون الصريح والصادق من قبل تلك المؤسسات مع الرقابة القانونية من اجل حمايتها وحماية الاعبين وضمان حقوقهم المالية والإدارية معا .

النتائج

توصلت الدراسة الى نتائج جيدة ومفيدة بشكل كبير للرقابة القانونية لمكافحة الفساد المالي والإداري للمؤسسات الرياضية ، وتتلخص بما يلي :

١– ان دور الرقابة القانونية لمكافحة الفساد المالي والإداري كان له اثر كبير في تقليل نسبة الفساد في تلك المؤسسات

٢– ان أهمية الرقابة القانونية ودورها والدعم الذي تقدمه جعلت العمل بشكل نضيف وقانوني داخل تلك المؤسسات الرياضية

٣– وجوب التوافق والعمل مع الرقابة القانونية دون التحايل على تلك الرقابة يضمن شفافية العمل الصحيح .

٤– انخفاض حالات تضارب المصالح المكتشفة سنةً بسنة .

٥– ضرورة اخضاع جميع التعاقدات والصرف المالي الى ديوان الرقابة القانونية .

المقترحات

١– تنزيل اختصاصات الديوان وهيئة النزاهة على القطاع الرياضي بلوائح قطاعية تفصيلية (تعريف صفة الموظف العمومي في الكيانات الرياضية الحكومية، نطاق الإفصاح، التعاقدات، تضارب المصالح).

٢- إقرار او تعزيز تشريع لوصول المعلومات وحماية المبلّغين عن الفساد بما يغطي القطاع الرياضي.

٣- متوسط زمن الإحالة من الوزارة/الديوان إلى هيئة النزاهة في حالات الاشتباه.

٤- إنشاء وحدة امتثال وشفافية في كل مؤسسة رياضية حكومية ترتبط إداريًا بالوزارة وفنيًا بالديوان .

٥- منصة نشر عقود ومناقصات وموازنات مصغّرة للجهات الرياضية الحكومية (بوابة شفافية قطاعية).

٦- تدريب سنوي إلزامي لمسؤولي العقود والمالية في المؤسسات الرياضية على قانون الانضباط، المشتريات، تضارب المصالح، وإجراءات التدقيق.

المصادر

١. الشاوي ، منذر. ٢٠٠٣. معنى الرقابة على دستورية القوانين . بغداد: دار الفكر

٢. أبو شرار،٢٠٠٦ " رقابة القضاء على اعمال الإدارة " دار النهضة العربية ، العراق ، ص١٩٤

٣. البكوع ،منهل مجيد ، ٢٠١٢،" تفعيل نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية "دراسة نظرية تخليلية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ٩٢ .

٤. حداد ، رقابة القضاء على القرارات الإدارية كألية للحد من التعسف الإداري ، دار العلم ،حمص ، ٢٠ ص٣٩١

٥. د.منذر الشاوي ، ٢٠٠٣ ، معنى الرقابة على دستورية القوانين ،بغداد .

٦. الركيبات ، كايد كريم ،٢٠١٣،" الفساد الإداري والمالي مفهومة واثاره وطرق قياسة وجهود مكافحته "، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى .

٧. سامي عبد الحميد ،٢٠٠٧ ،"تضرية اتخاذ القرار الإداري "، الدار الجامعية ، لبنان ، ص١٩٤

٨. الشمري ،٢٠١١ ،"الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية " دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن –عمان ، الطبعة الأولى .

٩. عبد الجبار علوش ، ٢٠٠٥ ، مثاقفة في الرقابة القضائية على دستورية القوانين ،مطبعة ، بويد ، نيويورك .

١٠. عديلة جعبور و سميرة حيون " رقابة المشروعية على القرار الإداري " ، دار العلم ،حمص ،ص٣٩١

١١. عصام نعمة ، ١٩٨٧،الطبيعة القانونية للقرار الإداري ، دار النهضة العربية ،القاهره ، ص ٨٢

١٢. محمد سعيد ،مراد ، ٢٠٠٩ ،دور الحكومة في اتخاذ القرارات ، دار الفكر العربي ، مصر ، ص ٨٢

١٣. معابرة ، محمود محمد ،٢٠١١ ،" الفساد الإداري وعلاقته في الشريعة الإسلامية ، دراسة مقارنة بالقانون الإداري ، دار الثقافة للطبع والنشر ، الأردن ،الطبعة الأولى .

١٤. نزار أبو دان ، ٢٠٠٦ ،رقابة القضاء على التناسب في القرار الإداري ، دار النهضة العربية ، العراق ، ص٦٤

١٥. النعيمي ،٢٠٠٦" تعريف قرارات الحكومية " دار النهضة العربية ، القاهره ، ص ٤٣.